ومن ضرب دابة عليها راكب او نخسها فنفحت او ضربت
بيدها احدا او رفعت فصدمته فمات ضمن المولى الراكب ان فعل
ذلك حال السير وان اوقفها لا في ملكه فعليهما وان نفحت به
الناخس فقدمه لهدر وان القت الراكب فضمانه على
الناخس وان فعل ذلك الراكب فهو كفعل الراكب لكن ان وطئت
احدا في فورها بعد النخس لم يؤاخذ فديته عليهما ولا يرجع الناخس
على الراكب في الاصح كما لو امر صبيا بتمشيط على الدابة بتسييرها
فوطئت انسانا فمات لا يرجع على عاقلة الصبي بما غرموا
من الدابة على الآمر وكذا لو ناول الصبي سلاحا فقتل به احدا
وكذا الحكم في نخسها ومعها قائد او سائق وان نخسها شيء منفصل
في الطريق فالضمان على من نصبه ولا فرق بين كون الناخس
صبيا او بالغا وان كان عبدا فالضمان في رقبته وجميع مسائل
هذا الفصل والذي قبله ان كان المهلك آدميا فالدية على العاقلة
وان غيره فالضمان في المال الجاني ومن فقاء عين شاة
فتاب ضمن ما نقصها وفي عين الفرس او البغل او الحمار
ربع القيمة

باب جناية الرقيق

جنايات المملوك
توجب الدفع او احدا والمولى محل الدفع والا قيمته واخذه
لو غير محل له فلو جنى عبد خطأ فان شاء مولاه دفعه بها
وملكه وليها وان شاء تداه بارشها حالا فان مات العبد

قبل

قبل ان يختار شيئا بطل حق المجني عليه وان بعد ما اختار الفداء
لا يبطل فان فداه فجنى فالحكم كذلك وان جنا جنايتين دفعه
بهما فيقتسمانه بنسبة حقوقهما او فداه بارشهما فان باعه
او هبه او اعتقه او دبره او استولدها غير عالم بها فعلم الا قل
من قيمته ومن الارش وان علم بها ضمن الارش كما لو علق
عتقه بقتل زيد او رميه او شجته فقتل وان قطع عبد يد
حر عمدا فدفع اليه فاعتقه فبرئ فالعبد صلح بالجناية
وان لم يكن اعتقه يرد على سيده فيقاد او يعفو وكذا لو
كان القاطع حرا فصالح المقطوع على عبده ورفعه اليه
فان اعتقه ثم برئ فهو صلح بها وان لم يعتقه فبرئ
رد لا قيد وان جنى ماذونان مديونان خطأ فاعتقهما غير عالمين
ضمن لرب الدين الا قل من قيمته ومن دينه وللمولى الجناية
الا قل من قيمته ومن ارشها ولو ولدت مأذونة مديونة
بيع معها في دينها ولو جنت لم يدفع في جنايتها ولو اقر
رجل ان زيدا حر عبده فقتل ذلك العبد ولي المقر قطعا
فلا شيء له وان قال عتق قتلت احار زيد قبل عتقي وقال
زيد بل بعده فالقول للمعتق وان قال المولى لامة اعتقها
قطعت يدك قبل العتق وقالت بل بعده فالقول لها وكذا
كل ما قال منها الا الجماع والغلة وعند محمد لا يضمن الا شيئا

بعينه